مسائل الخلاف فيها (إعرابي بنائي)

وفيه مسألتان :

١ - اسم (لا) النافية للجنس المفرد معرب أم مبني ؟

٢- موضع ضمير الفصل من الإعراب.

المسألة السادسة (*)

اسم «لا» النافية للجنس «المفرد» (معرب أم مبني)

توطئة :

يسمي النحويون «لا» هذه بـ «لا» التبرئة دون غيرها من أحرف النفي،

وحق «لا» التبرئة أن تصدق على «لا» النافية كائنة من كانت، لأن كل من برأته

فقد نفت عنه شيئا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل «إن» فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت بباب لطول الكلام عليها.

قال أبو البقاء : إنما عملت «لا» عمل إن لمشابهتها لها في أربعة أوجه وهي:

الأول : أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني : أن كلا منهما للتأكيد، «فلا» لتأكيد النفي، «وإن» لتأكيد الإثبات [1].

الثالث : أن «لا» نقيضة «إن» والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره [2]

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام،

ولكون «لا» محمولة على «إن» في العمل انحطت درجتها عنها في أمور منها :

١ – أن اسم «لا» لا يكون إلا مظهرا واسم «إن» يكون مظهرا ومضمرا،

٢ – أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة واسم «إن» يكون نكرة ومعرفة.

٣– أن «لا» لا يجوز تقديم خبرها على اسمها إن كان ظرفا أو مجرورا، ويجوز في «إن» [3].

---

١) (*) الإنصاف مسألة ٥٣ الجزء الأول.
١- التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٦)
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٦٧)
٣) المرجع السابق (١ / ٣٧٠)

٤ – أن اسم «لا» لا ينون، واسم «إن» ينون [١].

٥ – أن اسم «لا» المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم «إن» لا اختلاف في إعرابه – وهو أهمها.

٦ – أن «إنّ» تعمل بلا شروط، أما «لا» فتعمل بشروط سنذكرها.

شروط إعمالها عمل «إن»:

قال ابن هشام : «وشرطها : أن تكون نافية – أن يكون المنفي الجنس – أن يكون فيه نصا – ألا يدخل عليها جار – أن يكون اسمها نكرة – متصلا بها – أن يكون خبرها نكرة أيضا» [٢].

فجملة الشروط سبعة، أربعة راجعة إلى «لا»، واثنان إلى «اسمها»، وواحد إلى «خبرها»، فإذا اجتمعت هذه الشروط عملت «لا» عمل «إن» في نصب الاسم ورفع الخبر، نحو: لا غلام سفر حاضر.

مناقشة الشروط :

الشرط الأول : أن تكون نافية – فإن كانت غير نافية لا تعمل، وشذ إعمال الزائدة في قول الفرزدق يهجر عمر بن هبيرة الفزاري [٣]:

لو لم تكن غطفان ولا ذنوب لها إذن للام ذو أحسابها عمـــرا

وقال ابن مالك : «وندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة، وذكر البيت»[٤] .

والمعنى يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء، لأنهم قوم كثيرو الذنوب، معروفون بذلك فهم لا يخشون على أنفسهم معرة الهجاء لأن العرض المثلوم لا يخاف عليه صاحبه.

والشاهد فيه «ولا ذنوب لها» فإن كلمة «لا» فيه زائدة، لا تدل على النفي، وكان حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء، ولكن مع ذلك أعملها في الاسم فبناه على الفتح، وإنما أعملها مع الزائدة لأنها أشبهت النافية لفظا وصورة، فلوحظ جانب اللفظ دون الصورة «المعنى» والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من «لو». لأن «لو»شرطها ممتنع، والغرض أنه منفي

١) السابق (١ / ٣٦٧)
٢) أوضح المسالك (٢ / ٣)
٣) البيت من البسيط – أوضح المسالك (٢ / ٢) – ارتشاف الضرب (٦ / ١٣٠١) – التوضيح (١ / ٣٣٧)
٤) التسهيل (٦٧)

بلم، وامتناع النفي إثبات، فدل ذلك على إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب «لو» إذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول «لو»، وإنما شذ عمل الزائدة لأنها غير مختصة، وشرط العمل الاختصاص [1].

وأصل هذا الكلام لأبي الحسن الأخفش نقله عنه ابن عصفور في المقرب، قال:

«وأنشد أبو الحسن: لو لم تكن غطفان، البيت».

والمعنى لها ذنوب أي : وعمل «لا» الزائدة شاذ، والأصل أن يكون دخول «لا» الزائدة في الكلام لمجرد تقويته وتأكيده.

وقال ابن جني: سألت أبا علي «الفارسي» فقلت: «الزائدة لم أو لا؟» فقال:

«لم تأت لم زائدة في كلامهم، فيجب أن تكون الزائدة لا».

وهذا كله مبني على أن «لو» حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهو مذهب الجمهور، وهو الراجح عندالعلماء [2].

الشرط الثاني:

أن يكون المنفي بها الجنس، فلو كانت لنفي الواحدة عملت عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: لا رجل قائما [3].

فالمنفي هنا الواحد دون الجنس، فإذا قلت عقبه : بل رجلان، فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان[4].

الشرط الثالث:

أن يكون فيه نصا، فإن لم يكن فيه نصا نحو : لا رجل قائما عملت عمل «ليس».

والحاصل: أن «لا» إذا عملت عمل «ليس» احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر، لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإن أردت نفي الواحدة قلت عقبه «بل رجلان»، وإن أردت نفي الجنس فلا تقول ذلك، هذا حاصل كلام ابن عقيل [5]

---

١) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٧، ٣٣٨)
٢) عدة السالك (٢ / ٤، ٥)
٣) أوضح المسالك (٢ / ٥)
٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٨)
٥) شرح ابن عقيل (١ / ٣٦٠)

الشرط الرابع :

ألاّ يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها الخافض فإنها لا تعمل شيئا، وخفض الخافض النكرة لقوته، ولأن «لا» لا تحول بين العامل ومعموله نحو : جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فالجر فيهما بحرف الجر،

وعند الكوفيين : أن «لا» هنا اسم بمعنى «غير» وأن الخافض دخل عليها نفسها

وما بعدها مخفوض بالإضافة [1].

الشرط الخامس :

أن يكون اسمها نكرة، فإن كان الاسم معرفة أَوّل بنكرة – ما أمكن – ومن ذلك قولهم قضية ولا أبا حسن لها.

وقول الشاعر : [2]

لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى مثل ابن خيبري

وقول ابن الزبير الأسدي : [3]

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكـــدن ولا أمية بالبـــلاد

فهذه الثلاثة وغيرها ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للا النافية للجنس ولم تتكرر، وللعلماء في تأويل ذلك وما أشبهه طريقان:

الأول: أن يقدّر اسم «لا» نكرة متوغلة في الإبهام لا تعرف بوصف ولا بإضافة وهو كلمة «مثل» فيكون الكلام على حذف مضاف، والأصل فيما سبق :

«قضية ولا مثل أبي حسن لها – ولا مثل هيثم للمطي – ولا مثل أمية بالبلاد»

ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ففي المثل كناية عن نفي وجود

«أبي حسن – وهيثم – وأمية».

١) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٣٨)
٢) البيت من الرجز بلا نسبة في أسرار العربية (١٨٧) – ارتشاف الضرب (٦ / ١٣٠٧) والهمع (١ / ١٤٥)
٣) البيت من الوافر – ارتشاف الضرب (٦ / ١٣٠٧) – عدة السالك (٢ / ٦)

الثاني : أن تجعل المعرفة «العلم» عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل في «أبا حسن» ولا فيصل لها «وفي «لا هيثم» ولا حسن السوق، وفي «ولا أمية»

ولا كريم في البلاد. . . . . وهكذا،

وهذا مثل تأويلهم في **باب الاستعارة**، نحو : حاتم بالمتناهي في الجود، ونحو : مادر

بالمتناهي في البخل، ونحو : يوسف بالمتناهي في الحسن،

وضابطه : أن يؤول الاسم بما اشتهر به من الوصف [1].

فإن لم يمكن التأويل ألغيت «لا» وكررت مثل : لا زيد في الدار ولا عمرو

وذهب المبرد وابن كيسان إلى أن التكرار عند الإلغاء ليس شرطا وأنشدا [2] :

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شأننا شاني

والشاهد فيه «لا أنت شائية» حيث ورد فيه دخول «لا» النافية على معرفة – الضمير المنفصل «مبتدأ» ولم تتكرر «لا» وعدم التكرار عند الجمهور ضرورة.

الشرط السادس :

أن يكون الاسم متصلا بها، فإن لم يتصل بها ألغيت وكررت كقولك : لا في القصيدة هجاء ولا مديح، قال تعالى : «لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون» [3].

اسم» لا» المفرد، معرب أم مبني؟

علمت أن اسم «لا» له ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا نحو : لا غلام رجل حاضر

الثاني : أن يكون شبيها بالمضاف، والمراد به : كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل نحو : لا طالعا جبلا ظاهر، ولا خير من زيد راكب، أو بعطف نحو : لا ثلاثة وثلاثين عندنا، وحكمهما النصب باتفاق النحاة.

١) منحة الجليل (١ / ٣٦١)

٢) البيت من البسيط وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢ / ٧) وهمع الهوامع (١ / ١٤٩) والمعنى : إني أحب ما تحبينه وأرغب فيما ترغبين فيه ولا يزال شأني أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه «ففيه الطاعة والانصياع لإرادة المحبوب»

٣) من الآية (٤٧) من سورة الصافات

والخلاف فيما إذا كان الاسم مفردا، فيشمل المفرد لفظا ومعنى مثل : لا رجل، أو لفظا لا معنى كاسم الجمع مثل : لا قوم، واسم الجنس الجمعي مثل : لا شجر. أو جمع تكسير لمذكر مثل : لارجال، أو لمؤنث مثل : لا هنود، أو مثنى مثل: لا مسلمين، أو جمع مذكر سالم مثل : لا بنين، أو جمع سلامة لمؤنث مثل: لا مسلمات.

١ – **ذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرفي، والرماني** من البصريين إلى أن فتحته فتحة إعراب، ونسب ذلك إلى سيبويه [١] وحذف تنوينه للتخفيف نحو لا مسلمات، بكسر التاء.

وحجتهم في ذلك : أن «لا» تعمل النصب بالإجماع لأنها نقيضة «إن»، لأن «لا» للنفي، و «إن» للإثبات وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره [٢] إلا أن «لا» لما كانت فرعا على «إن» في العمل و «إن» تنصب مع التنوين نصبت «لا» من غير تنوين، لتنحط الفروع عن درجة الأصول، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول [٣].

٢ – **ذهب جمهور البصريين** إلى أنه مبني على ما كان ينصب به وهي :

الفتحة في «المفرد – اسم الجمع – اسم الجنس الجمعي – جمع التكسير» والكسرة في «جمع المؤنث السالم» والياء في «المثني وجمع المذكر» واستشهدوا بقول سلامة بن جندب يبكي على فراق شبابه : [٤]

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

والشاهد فيه : «ولا لذات» جمع لذة وهو اسم «لا»، روي بكسر التاء وفتحها، وفيه أقوال:

الأول : أن يجعل بالبناء كما هو في الإعراب، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة فكذلك في البناء، وهو قول الأكثرين [٥] .

---

١) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٩٦)
٢) أسرار العربية (١٨٥)
٣) الإنصاف م «٥٣» (١ / ٣٦٧)
٤) البيت من البسيط – التصريح (١ / ٣٤١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢ / ٩) وابن عقيل (١ / ٣٦٤) والهمع (١ / ١٤٦)
٥) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٤١)

الثاني : مثل الأول إلا أنه ينون كنون مسلمين لأنه تنوين مقابلة، نقله ابن برهان عن قوم وتابعه ابن خروف، وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه [١].

الثالث : أن يفتح، لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو «لا» والاسم.

قاله : المازني والفارسي، وهو حسن في القياس [٢] وهو اختيار ابن مالك وإليه أشار في الخلاصة بقوله :

وركب المفرد فاتحا. . . . . .

الرابع : أنه يجوز فيه الفتح والكسر من غير تنوين، وهو الصحيح [٣].

وقال بعض **المغاربة** : جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم «لا»، فمن قال هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر، ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح [٤].

قال ابن جني : «فإن أضيف نحو : لا مسلمات لك، كسر على الأصل، لأنه معرب، فإن ركبته مع اسم آخر فقلت : لا سرح مسلمات، فقدمت الاسم على الجمع، فعلى من قال : لا مسلمات بالفتح – يفتح التاء – لأنها فتحة لبناء التركيب، فالحكم لها».

وعلى قياس الأكثرين : تكسر التاء، عملا بالأصل، والصحيح : جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماع، **قال** : ولو علموا بالسماع ما اختلفوا. [٥]

إذن تشعبت المسألة ولم يجزم أحد بالبناء أو الإعراب، وما كان أجدرهم أن يتدبروا **قول ابن جني** : «لو علموا بالسماع ما اختلفوا».

ولكن إذا كان مبنيا – كما هو عند جمهور البصريين – فما علة البناء؟

رأيان:

الأول : ما قاله ابن الأنباري : «إنما بني اسم «لا» النكرة معها على الفتح في نحو **قولك** :لا رجل في الدار، فلأن التقدير :لا من رجل في الدار،لأنه جواب قائل قال هل من رجل في

١) المرجع السابق (١ / ٣٤٢)
٢) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٩٦)
٣) التصريح بمضمون التوضح (١ / ٣٤٢)
٤) المرجع السابق (١ / ٣٤٢)
٥) الخصائص (٣ / ٣٠٥)

الدار؟ فلما حذف «من» من اللفظ وركب الاسم مع «لا» تضمنت معنى الحرف فوجب أن يبني، وكان البناء على الحركة دون السكون الذي هو أخف،فلأن للاسم حالة تمكن قبل البناء،وكان البناء على الفتح دون غيره،لأنه أخف الحركات. [١]

هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري،وهو قول ابن عصفور حيث ذهب إلى أن علة البناء هو تضمن معنى «من» الاستغراقية، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير [٢]. ومما يؤيد قول ابن عصفور **قول الشاعر** [٣]:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وقد ظهرت «من» في قوله «ألا لا من سبيل» وهذا يؤيد ما ذكره ابن عصفور من أن علة البناء تضمن معنى «من» الاستغراقية.

الثاني : وهو مذهب **سيبويه وجماعة**، وهو أن علة بناء اسم «لا» المفرد هو تركيب الاسم مع الحرف،كما في تركيب الاسمين «كخمسة عشر»،ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا،فقالوا : لا فيها رجل ولا امرأة [٤] بالرفع،وليس بجيد،وإلا التزموا الفتح مع جمع المؤنث.

وذهب قوم إلى أن «لا» لم تعمل في الاسم شيئا،بل هو وحده في موضع رفع، وبناؤه لتضمنه معنى «من» لا لتركبه مع «لا» إذ الأصل : لا من رجل. [٥]

وهو عندي **أرجحها**، ألا ترى أن قولك : لا من رجل في الدار، يشبه قوله تعالى: «وما من إله إلا الله» [٦] فأنت ترى أن مجرورها نكرة، وتقدمها نفي، وهما شرطا زيادتها عند غير الأخفش.

ومما يضعف البناء: إذا عطف على الاسم جاز عندهم النصب على اللفظ والرفع على المحل، فتقول : لا رجل ولا امرأة «بالنصب» على اللفظ،ولا امرأة «بالرفع» على المحل، والعطف على لفظ المبني لا يجوز.

يجيب **ابن الأنباري** بقوله: «أنه لما اطرد البناء على الفتح في كل نكرة ركبت مع «لا» أشبهت النصب للمفعول، لاطراده فيه، فأشبهت حركة المعرب، فجاز أن يعطف عليها بالنصب [٧].

١) أسرار العربية (١٨٥)
٢) عدة السالك (٢ / ١٣، ١٤)
٣) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ١٣) والتصريح (١ / ٣٤٣) والهمع (١ / ١٤٦)
٤) التصريح بمضمون التوضيح (١ / ٣٤٤)
٥) ارتشاف الضرب (٦ / ١٢٩٦)
٦) من الآية «٦٢ » من سورة آل عمران
٧) أسرار العربية (١٨٦)

وفي قوله : «لما اطرد البناء على الفتح في كل نكرة ركبت مع «لا» فيه نظر وذلك لأن البناء على الفتح ليس مطردا، وإنما المطرد – على حد قولهم – هو البناء على ما كان ينصب به (فتحة – كسرة – ياء).

واعلم أن المبرد ذهب إلى أن اسم «لا» المثني نحو : لا مسلميْنِ وجمع المذكر نحو : لا مسلمينَ، معربان، وحجته أن التثنية والجمع من خصائص الأَسماء، وقد علمنا أن من شروطَ بناء الاسم مشابهته الحرف، والتثنية والجمع يعارضان هذه المشابهة فوجب أن يعربا [1].

ولا وجه لما ذكره أبو رجاء – عفا الله عنه – من أن المبرد وافق جمهور البصريين في أمرين:

الأول : بناء اسم «لا» إذا كان جمع تكسير ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء، فلأنه ملازم للفتح مبنيا كان أم معربا، فلا لبس، وإن حذف التنوين من المعرب فللتخفيف.

الثاني : أنه اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثني والجمع على ما يرفعان به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء، فلأن المنادى مفعول به في المعنى، فحرف النداء ناب مناب الفعل، أما هنا فلا نيابة.

وأما قول سيبويه :

«**واعلم أن** «لا» وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت : هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك : ما من رجل، وما من شيء، والذي يبني عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته [2] وفي قوله السابق يتفق مع ابن عصفور في أن علة البناء هو تضمن معنى «من» لا التركيب كما نقلوا عنه.

والراجح عندي أن «لا» لم تعمل في الاسم المفرد شيئا، بل هو وحده في موضع رفع، وبناؤه لتضمنه معنى «من» لا لتركبه مع «لا».

ألا ترى أن الاسم المفرد النكرة يجوز الابتداء به إذا وقع في حيز العموم بالنفي نحو قولك : ما عدو لنا، فكذلك : لا عدو لنا، فلا مثل «ما»، وعدو بعد «لا» بني لتضمنه معنى «من» لا لتركبه مع «لا»، فلا كمسوغ للابتداء بالنكرة ليس غير.

والذي يرجح هذا أن الخبر عند سيبويه مرفوع بالابتداء فلا عمل لـ «لا» فيه

---

١) عدة السالك (٢ / ١٠)
٢) الكتاب (٢ / ٢٧٥)

وأما جمهور البصريين فيرون : أن عامل الرفع في الخبر هو «لا» فلا عاملة في الجزأين، وإذا عملت «لا» في الجزأين كان الاسم إلى الإعراب أقرب وهو ما قال به الكوفيون ومن وافقهم من البصريين،

وبعد فلا مناص من الركون إلى ما قال به ابن جني : ولو علموا بالسماع ما اختلفوا

وهو جواز النصب مع حذف التنوين للتخفيف وهو مذهب الكوفيين ومن وافقهم، والبناء لتضمن معنى «من» الاستغراقية وهو مذهب جمهور البصريين،

والله أعلم،